



2,4 تريليون دولار إجمالي قيمتها عالمياً

## 3,8 تريليونات دولار أصول التمويل الإسلامي بحلول 2023



أظهرت دراسة حديثة أن إجمالي قيمة الأصول المالية الكلية للتمويل الإسلامي على مستوى العالم يصل إلى مستوى 2,43 تريليون دولار وفق بيانات العام 2017 منها 1,72 تريليون دولار أصول للبنوك والصيرفة الإسلامية ويتوقع ارتفاع قيمة الأصول بواقع 56٪ إلى مستوى 3,8 تريليونات دولار بحلول 2023 منها 2,44 تريليون دولار كأصول للمصارف الإسلامية، لافتة إلى أن التمويل الإسلامي العالمي يتركز بشكل كبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تستحوذ أسواق التمويل الإسلامي الخليجية على حصة تبلغ 40,3٪ من أصول المؤسسات المالية الإسلامية حول العالم، فيما تستحوذ باقي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على حصة تبلغ 38,6٪ من إجمالي الأصول المالية الإسلامية أما آسيا فتستأثر بحصة تبلغ 18,7٪ من الأصول الإسلامية وتستحوذ أفريقيا على حصة 0,8٪ بينما تسيطر أسواق أوروبا وأمريكا وأستراليا على حصة تبلغ 1,7٪ من الإجمالي، وفي المقابل فإن عدد عملاء المصارف الإسلامية يبلغ مستوى 100 مليون عميل على مستوى العالم ومع ذلك لا تزال حصة كبرى تبلغ 75,12٪ من قاعدة العملاء المحتملة للتمويل الإسلامي غير مستغلة ولا يزال القطاع يتمتع بقدرة استيعابية كبرى حيث يمكنه أن يستوعب المزيد من المتعاملين، وقالت الدراسة التي أعدها الباحث نافذ فايز الهرش وتضمنها العدد الجديد من مجلة بيت المشورة العلمية المحكمة أن الصيرفة الإسلامية حققت نمواً وتطوراً كبيراً من المتوقع نتيجة لتطور أعمالها في عالم المال والأعمال ومنافستها للصيرفة التقليدية وانتشرت الصيرفة الإسلامية عالمياً وأثبتت ديناميكية

وديمومة فعالة منذ الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في 2008 نتيجة لوجود بذور الأزمات في النظام المالي العالمي القائم على الرأسمالية، وامتازت الصيرفة الإسلامية بالكفاءة وكانت أقل عرضة للخدمات المالية وأكثر مرونة في إدارة المخاطر وكذلك تطورت الصيرفة الإسلامية عالمياً وناقست في كثير من المجالات حتى أنها حققت معدلات نمو سنوي مركبة أعلى من نظيراتها التجارية التقليدية، وكان هذا التطور كبيراً وغير مسبق للصناعة المصرفية الإسلامية سواء في أعداد المؤسسات العاملة أو مؤشرات الصناعة نفسها وانتشرت الصيرفة الإسلامية جغرافياً ودخلت نطاقات وأسواقاً جديدة لم تصل إليها من قبل في أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية وأسواق أخرى في أوروبا مثل ألمانيا وروسيا وشهد التمويل المصرفي الإسلامي نمواً متسارعاً واعتبرت هذه الصناعة من أكثر القطاعات ديناميكية في النظام المالي العالمي، وأوضحت الدراسة أن أبرز التحديات أمام قطاع التمويل الإسلامي تتمثل في قلة المنتجات المالية المتكيفة والمعوقات الشرعية وضعف الموارد البشرية وتقليدية العمل المصرفي إلى جانب تحديات أخرى خارجية مثل: العولمة وضعف التعاون بين البنوك والمتطلبات التكنولوجية، داعية إلى أهمية تأسيس وتفعيل دوائر البحث والتطوير في الصناعة المالية الإسلامية وتشجيع البحث العلمي وابتكار وتطوير المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية علاوه على أهمية تبني نموذج التطوير خماسي الأبعاد لتطوير عمل المصارف الإسلامية من خلال دعم هذا النموذج المتمثلة في: التميز والتشريع والتطوير والتحرير.

«هيرميس»؛ سجلت نمواً ملحوظاً دفعنا لتغطية أسهم «بوبيان» و«وربة» و«KIB»

## بنوك الكويت الإسلامية.. طفرة بالميزانيات وفرص واعدة



علاء مجيد

قال تقرير لشركة أبحاث هيرميس إنها بدأت بتغطية 3 بنوك إسلامية جديدة في القطاع المصرفي الكويتي، والتي لم تكن تغطيتها من قبل، وهي بنوك «بوبيان» و«KIB» و«وربة»، حيث أرجعت بداية تغطيتها لتلك البنوك نظراً لما حققته من طفرة في نمو حجم ميزانيتهم بشكل كبير خلال السنوات الثلاثة الماضية، وأرجع التقرير النمو الكبير الذي شهدته ميزانيات البنوك الثلاثة إلى العوامل الآتية:

- 1- محدودية الحصة السوقية التي يستحوذ عليها كل بنك، ما يعطيه فرصة أكبر للنمو، حيث يستحوذ كل من «بوبيان» و«وربة» على 4,4٪ لكل منهما من محفظة التمويل المحلية.
- 2- زيادة الطلب على خدمات الصيرفة الإسلامية في السوق الكويتي مقارنة بالخدمات المصرفية التقليدية.
- 3- تركيز إدارات تلك البنوك على زيادة الحصة السوقية وتحقيق نمو أكبر في أصولها.

نوصيات إيجابية

وأوصت «هيرميس» المستثمرين بالشراء في أغلب أسهم قطاع البنوك الكويتي، خاصة أسهم «الوطني» و«بيتك» و«الخليج» و«برقان» وحددت السعر المستهدف لهم عند 1100 و810 و350 و350 فلسا على التوالي، وفقاً لتاريخ السوق عند 17 نوفمبر الجاري. كما أوصت أبحاث هيرميس بالحياد على أسهم كل من:

الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية يتفوق على التقليدية بالسوق الكويتي

إدارات البنوك الإسلامية صغيرة الحجم تركز على الحصة السوقية كأولوية أولى

بنسبة 7,7٪ للتسعة أشهر الأولى من العام الحالي لتصل إلى 729,28 مليون دينار بالمقارنة مع 677,31 مليون دينار حققها البنوك التسعة خلال نفس الفترة من العام المقارن.

واستحوذت البنوك التقليدية الأربعة التي أعلنت عن أرباحها على 58٪ من أرباح القطاع بـ 423,37 مليون دينار بنمو سنوي 5,5٪ فيما استحوذت البنوك الإسلامية على 42٪ من أرباح القطاع بـ 305,9 مليون دينار ونمو سنوي 10,8٪.

مرة، وفي المركز الثالث بنك KIB بمكرر ربحية قد يصل إلى 16,3 مرة، ورابعاً «بيتك» بمكرر ربحية 17,4 مرة، وخامساً البنك الوطني بمكرر ربحية 15,4 مرة، ويحل سادساً البنك التجاري بمكرر ربحية 14,7، وسابعاً بنك الخليج بمكرر ربحية قد يصل إلى 10,3 مرات، أخيراً بنك برقان بمكرر ربحية متوقع 8,7.

الجدير بالذكر، أن أرباح البنوك الكويتية التسعة التي أعلنت عن أرباحها باستثناء البنك الأهلي الكويتي قفزت

التجاري بمعدل عائد يصل إلى 8,6٪، وسابعاً بنك وربة بمعدل عائد 6,4٪، وأخيراً بنك «KIB» بمعدل عائد على حقوق المساهمين يبلغ 5,3٪.

مضاعفات الربحية.. مقبولة

كما أشار التقرير إلى أن مكرر ربحية البنوك لا تزال تتداول بمضاعفات ربحية مقبولة، حيث نجد أن بنك وربة يأتي في المقدمة بمكرر ربحية متوقع بحلول 2020 هو 28,1 مرة، وفي المرتبة الثانية نجد بنك بوبيان بمكرر ربحية متوقع 25,3

«التجاري» و«بوبيان» و«KIB»، وحددت السعر المستهدف لهم عند 450 و550 و290 فلسا على التوالي، وفقاً لتاريخ السوق عند 17 نوفمبر الجاري.

وأشار التقرير إلى أن العائد على حقوق المساهمين قد يصل إلى 14,7٪ للبنك الوطني بحلول 2020 وهو أعلى عائد من بين البنوك الكويتية، يليه الخليج بعائد قد يصل إلى 14,1٪، وثالثاً بنكي بوبيان وبرقان بعائد قد يصل إلى 10,2٪، ثم الخليج بالمركز الخامس بمعدل عائد يصل إلى 8,9٪، وسادساً البنك

## «البورصة» خضراء.. والسيولة تقفز 44,6٪

مصطفى صالح

وحققت القيمة السوقية للبورصة مكاسب قوية قدرت بنحو 133 مليون دينار لتصل إلى مستوى 33,38 مليار دينار، وهو ما يعكس حالة الزخم والنشاط في السوق. وارتفعت أحجام التداول بنهاية جلسة أمس بنسبة 6,9٪ إلى 173,55 مليون دينار، مقابل 162,37 مليون دينار بجملة الأثنين الماضي، فيما سجلت مؤشرات 6 قطاعات ارتفاعات بنهاية جلسة أمس، تصدرتها أسهم القطاع العقاري بنمو 1,03٪، بينما تراجعت مؤشرات 3 قطاعات أخرى بصدارة المواد الأساسية متراجعا بنحو 0,7٪.

وجاء سهم «تجارة» على رأس القائمة الخضراء للأسهم المدرجة بنمو نسبته 14,39٪، فيما تصدر سهم «مراكز» القائمة الحمراء متراجعا بنحو 14,67٪، وتصدر سهم «البنك الوطني» قائمة أنشط التداولات بقيمة 7,22 ملايين دينار مرتفعا 10,41٪، بينما تصدر سهم «أبيار» نشاط الكميات بتداول 11,13 مليون سهم مرتفعا 1,06٪.

واصلت مؤشرات البورصة الكويتية أداءها الجيد للجلسة الثالثة على التوالي، حيث أنهت تعاملات أمس على ارتفاعات جماعية، فيما قفزت السيولة نحو 44,6٪ لتبلغ 35,3 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع 24,4 مليون دينار خلال جلسة الاثنين الماضي.

ويتزامن هذا الأداء الجيد للبورصة مع الأصدقاء الجيدة والإيجابية التي تبعت خطاب صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد أول من أمس، بالإضافة إلى الأنباء عن تعيين الشيخ صباح الخالد رئيساً للحكومة الجديدة وبدء المشاورات لاختيار الحقب الوزارية الجديدة. وأنهت مؤشرات البورصة جلسة أمس باللون الأخضر، حيث دعمت الأسهم القيادية الارتفاعات للجلسة الثالثة تواليًا، حيث صعد المؤشر العام 0,39٪، بدعم من ارتفاع المؤشرين الأول والرئيسي بنسبة 0,46٪ و 0,18٪ على التوالي.

## 250 ألف موظف يعملون بالمؤسسات الإسلامية

دعت الدراسة البنوك الإسلامية حول العالم إلى تعزيز انتشارها الجغرافي جيداً مع الالتزام بالمنهج والسلوك الإسلامي الرشيد وتطوير الدوائر والأقسام وتكنولوجيا المعلومات لرفع القدرات التنافسية للبنوك الإسلامية وخروجها من بوتقة التقليدية كما أن طبيعة العلاقة بين البنوك الإسلامية والمستثمرين تتطلب قدراً من الصفات الأخلاقية كالأمانة والصدق والالتزام بالمواعيد وتغيير الصورة الذهنية عن الصيرفة الإسلامية، وفي السياق ذاته تتزايد الحاجة إلى تعزيز الجوانب الشرعية من خلال إخضاع جميع معاملات المصارف الإسلامية للرقابة الشرعية لضمان سلامة التزامها بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، حيث أن غياب أو عدم وجود معايير للرقابة

الشرعية من شأنه تهديد المصارف الإسلامية في ظل نموها وانتشارها السريع على مستوى العالم وهو ما يستدعي أيضاً استقلالية هيئات الرقابة الشرعية من خلال تمكين هيئة الرقابة الشرعية من ممارسة اختصاصها بتجرد وبحرية تامة مع ضرورة وجود تدقيق شرعي داخلي تحت إشراف الهيئة الشرعية ومسؤوليتها بالإضافة إلى تقنين عمليات التدقيق الشرعي بشكل مفصل وواضح. وصدت الدراسة ما أسمته بأزمة ضعف الموارد البشرية، حيث بلغ عدد العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية حول العالم 250 ألف موظف أكثر من نصفهم يعمل بمنطقة الشرق الأوسط كما أن 85٪ من هذه الكوادر ذات خلفيات مصرفية تجارية تقليدية.

للتخطي الإمارات.. وأبقت على ملكيتها من سندات الخزنة عند 44,1 مليار دولار ترقباً لقرارات الفائدة حتى نهاية العام

# الكويت تقفز للمركز الثاني عربياً في حيازة السندات الأميركية

السعودية بالصدارة خليجياً مستحوذة على 181,4 مليار دولار سندات.. والإمارات ثالثاً



تريليون دولار. كما جاءت الصين في المركز الثاني بعد أن كانت في الصدارة لفترة طويلة بـ 1102 مليار دولار منخفضة عن مستويات أغسطس الماضي البالغة 1103,5 مليارات دولار، وثالثاً جاءت المملكة المتحدة بـ 346,2 مليار دولار، وحلت البرازيل في المركز الرابع بـ 301,2 مليار دولار، كما جاءت خامساً أيرلندا بـ 274,1 مليار دولار. وبصفة عامة فقد بلغ حجم سندات الخزنة الأميركية بنهاية سبتمبر الماضي 6,77 تريليونات دولار مقارنة بـ 6,22 تريليونات دولار في الشهر المناظر من 2018 أي بارتفاع سنوي يبلغ 549,9 مليار دولار بنسبة 8,8٪.

وتعد سندات الخزنة وسيلة لجمع الأموال والديون من الدول والمؤسسات، وتسده الحكومة عند حلول ميعاد استحقاقه الذي يختلف حسب أجل السند، وتتمتع السندات الأميركية بالجاذبية لانخفاض مستوى مخاطرة عدم السداد، وهو ما يفسر انخفاض العائد عليها، الفائدة، وإن كان الاحتياطي الفيدرالي الأميركي (البنك المركزي)، ينفذ منذ فترة خطة لرفع أسعار الفائدة.

أكبر من السندات طويلة الأجل بقيمة 36,86 مليار دولار. وقفزت الكويت إلى المرتبة الثانية عربياً بعد السعودية التي احتلت المركز الأول عربياً باستحوذها على سندات أميركية بقيمة 181,47 مليار دولار وجاءت في المرتبة الثالثة الإمارات بقيمة 37,31 مليار دولار.

وجاءت استثمارات قطر بتلك السندات في سبتمبر الماضي بـ 2,15 مليار دولار وجميعها سندات طويلة الأجل، بينما عمان جاءت استثمارات بقيمة 8,56 مليارات دولار منها 7,25 مليارات دولار طويلة الأجل و 1,30 مليار دولار قصيرة الأجل. كما بلغت استثمارات البحرين من السندات الأميركية بقيمة 321 مليون دولار منها 209 دولارات سندات طويلة الأجل و 112 مليون دينار سندات قصيرة الأجل.

ويجسب البيانات المنشورة على موقع وزارة الخزنة الأميركية، بلغت قيمة حيازة الكويت من السندات 44,1 مليار دولار. وعلى الأساس السنوي، فقد رفعت الكويت حيازتها من سندات الخزنة الأميركية بنسبة 0,68٪ علماً بانها كانت تبلغ 43,8 مليار دولار في سبتمبر 2018.

وتزامن ثبات حيازة الكويت من السندات الأميركية خلال سبتمبر قبل أسابيع قليلة من قرار الفيدرالي الأميركي بنهاية أكتوبر الماضي والذي خفض فيه الفائدة وترقباً لأي تغيرات أخرى حتى نهاية العام. وتنوع الكويت من محفظة السندات الأميركية ما بين سندات قصيرة الأجل بقيمة 7,19 مليارات دولار فيما تبقى النسبة

علاء مجيد

استقرت حيازة الكويت من سندات الخزنة الأميركية خلال شهر سبتمبر الماضي، حيث لم تحدث أي إضافة من السندات عن حيازتها في شهر أغسطس الماضي، وعلى الرغم من ذلك ارتقت إلى المرتبة الثانية عربياً وخليجياً لتحل محل الإمارات التي تراجعت للمركز الثالث.

ويجسب البيانات المنشورة على موقع وزارة الخزنة الأميركية، بلغت قيمة حيازة الكويت من السندات 44,1 مليار دولار. وعلى الأساس السنوي، فقد رفعت الكويت حيازتها من سندات الخزنة الأميركية بنسبة 0,68٪ علماً بانها كانت تبلغ 43,8 مليار دولار في سبتمبر 2018.

وتزامن ثبات حيازة الكويت من السندات الأميركية خلال سبتمبر قبل أسابيع قليلة من قرار الفيدرالي الأميركي بنهاية أكتوبر الماضي والذي خفض فيه الفائدة وترقباً لأي تغيرات أخرى حتى نهاية العام. وتنوع الكويت من محفظة السندات الأميركية ما بين سندات قصيرة الأجل بقيمة 7,19 مليارات دولار فيما تبقى النسبة